



# المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

## PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

حالة معابر قطاع غزة

2008/10/31 - 2008/6/26

### ملخص التقرير

يغطي هذا التقرير فترة أربعة أشهر بعد سريان التهدنة التي تم التوصل لها بواسطة مصرية بين سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي وفصائل المقاومة الفلسطينية. وقد شهدت تلك الفترة استمرار إغلاق كافة معابر قطاع غزة الحدودية، بما فيها المعابر التجارية وتلك المخصصة لحركة وتنقل سكان القطاع المدنيين. واستمر فرض الحظر الشامل على خروج صادرات القطاع من البضائع والمنتجات المختلفة بشكل تام، فيما لم تمثل التسهيلات المزعومة، التي أعلنتها القوات المحتلة عن تخفيف القيود المتعلقة بالواردات الغزوية، أي تطور ملفت في حجم ونوعية البضائع الواردة إلى أسواق القطاع. وفي المقابل استمرت السلطات الحربية المحتلة في إحكام حالة الحصار الشامل والخنق الاقتصادي والاجتماعي لنحو 1,5 مليون فلسطيني، ما يزالون يعانون من تصاعد حدة الفقر والبطالة، ويعيشون أوضاعاً اقتصادية واجتماعية تتفاقم حدتها، حيث بات نحو 40% من سكان القطاع غير قادرين على الحصول على الغذاء الكافي وفقاً لمصادر الأمم المتحدة.

وفيما يلي أبرز مظاهر تأثير حالة الإغلاق الشامل والحصار على حياة السكان المدنيين في القطاع، وذلك خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بين 6/26 وحتى 2008/10/31، والبالغة 128 يوماً:

- أغلق معبر رفح الحدودي مع مصر بشكل تام طيلة أيام الفترة، فيما فتح استثنائياً لمدة 6 أيام فقط، ولساعات محدودة، للمغادرين و القادمين من سكان القطاع، خاصة المرضى، الطلبة والمقيمين في الخارج الذين تعطلت مصالحهم لفترات طويلة.
- ونتيجة للإغلاق المستمر لمعبر رفح عاني نحو 4600 مواطناً من سكان القطاع جراء حرمانهم من السفر، جميعهم من المرضى والطلاب وأصحاب الاقامات. وعلى الجانب المصري من الحدود استمرت معاناة نحو 3500 مواطناً من أبناء القطاع الذين كانوا ينتظرون إعادة فتح المعبر، ليتسنى لهم العودة إلى بيوتهم في قطاع غزة.
- أغلق معبر بيت حانون " ايريز " أمام المواطنين الفلسطينيين طيلة أيام الفترة التي يغطيها التقرير، وسمح لعدد محدود جداً من المرضى والعاملين في المنظمات الدولية باجتياز الحاجز، في ظل إجراءات تفتيش معقدة.
- شهدت الفترة تدهوراً خطيراً في الأوضاع الصحية في قطاع غزة، وكانت أبرز مؤشرات:
  - انخفاض المعدل اليومي لمرضى القطاع، الذين سمح بمرورهم إلى المستشفيات في الضفة الغربية و/ أو المستشفيات الإسرائيلية، إلى 15 مريضاً فقط، من أصل نحو 50 حالة مرضية يومية كان يسمح بمرورها في شهور يونيو من الماضي.
  - تعاني مستشفيات القطاع ومراكزه الطبية وصيديات القطاع الخاص نقصاً خطيراً لأكثر من 75 صنفاً من أنواع الأدوية والعلاجات الضرورية لتطبيق المرضى والمصابين بأمراض خطيرة، وقد نفذ رصيد أكثر من 25 صنفاً من هذه الأدوية بشكل تام.
  - وجراء ذلك يعاني منات المرضى من ذوي الحالات الخطيرة والأمراض المستعصية، بمن فيهم نحو 700 مريضاً بالسرطان، نقصاً في 7 أصناف دوائية ضرورية جداً لعلاجهم، وإنقاذ حياتهم منذ أكثر من شهر.
  - وقد توفي 6 مرضى من أبناء القطاع، بينهم 3 سيدات، وطفل، وذلك بسبب عرقلة مرورهم للعلاج في الخارج، أو بسبب نقص الأدوية اللازمة لعلاجهم في القطاع. فيما توفيت امرأتان من مرضى السرطان بسبب نفاذ جرعات العلاج المخصص لهما، وعدم توفره في مشافي وصيديات القطاع.



## المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

- لا تزال إمدادات الوقود الواردة إلى القطاع، عبر معبر ناحال عوز، في أدنى مستوياتها، حيث لم يصل القطاع منها سوى نحو 14,9% من احتياجاتها اليومية من البنزين، و51% من السولار، و39,6% من غاز الطهي، على التوالي.
- استمر فرض الحظر الشامل والتام على خروج صادرات القطاع الغزية من كافة أنواع المنتجات الصناعية والزراعية، لتستمر معاناة المنتجين الغزيين بسبب التوقف التام عن العمل.

- أعيد فتح معبر كرم أبو سالم "كيرم شالوم"، بعد إغلاقه بشكل متواصل لمدة 4 شهور لإدخال بعض السلع الأساسية والمساعدات الإنسانية.
- استمر تدهور مستويات المعيشة للسكان بسبب الحصار، وندرة المواد الغذائية والأدوية المرتبط بارتفاع في الأسعار، بالرغم من الزيادة المحدودة في كميات ونوعية السلع المسموح بدخولها إلى القطاع.
- لا يزال نحو 900 معتقل من أبناء القطاع في السجون الإسرائيلية محرومين من زيارة ذويهم، منذ أكثر من نحو 15 شهراً.



## المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

ووصلت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وبالغلة 128 يوماً، تشديد إجراءات الحصار الخانق الذي تفرضه على قطاع غزة منذ منتصف حزيران 2007. واستمر ذلك رغم بدء سريان إعلان التهدة، والذي تم برعاية مصرية بين السلطات المحتلة وفصائل المقاومة، في التاسع من سبتمبر الماضي، والذي كان ارتبط بتعهد قوات الاحتلال بإدخال العديد من التسهيلات على أوضاع معابر القطاع الحدودية، بما في ذلك فتح المعابر التجارية، ورفع الحظر عن العديد من الواردات من البضائع والمنتجات، التي كانت أوقفت تدفقها إلى أسواق القطاع، أو قلصتها في أضيق نطاق منذ يونيو من العام 2007، بعد أسبوع من سريان التهدة، فضلاً عن إعادة فتح معبر رفح الحدودي لیتسنى لسكان القطاع السفر إلى الخارج والعودة إليه. إلا أن النتائج والحقائق على الأرض ضاعفت من معاناة أهالي القطاع، الذين يعانون انتهاكاً منظماً لحقهم في حرية التنقل والحركة، منذ نحو عامين. واستمر تأثير سياسة الحصار ليطال كافة القطاعات الحيوية اللازمة لعيش المواطنين، ابتداءً بالغذاء والدواء، ووصولاً لكافة احتياجاتهم من المحروقات، الغاز، مواد البناء والمواد الخام اللازمة للقطاعات الاقتصادية، بما فيها الصناعية، الزراعية، النقل والمواصلات، خدمات السياحة والفندقة. ومن ناحية ثانية استمرت سلطات الاحتلال في فرض الحظر الشامل على كافة الصادرات الغزوية الزراعية، الصناعية والتجارية. وانعكس ذلك سلباً على الأوضاع المعيشية للسكان المدنيين، والتي بلغت حدًا كارثيًا على كافة المستويات. وفي المقابل استمر النقص الحاد في العديد من السلع في أسواق القطاع، وترافق ذلك مع الارتفاع الحاد في أسعارها بشكل لم يشهد القطاع له مثيلاً من قبل، وذلك في ظل تفاقم الفقر بين السكان، وارتفاع نسبة البطالة بين القوى العاملة إلى مستويات فاقت 80% و 55% على التوالي<sup>1</sup>.

وظلت معابر قطاع غزة الحدودية مغلقة، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، حيث استمر فرض الحظر الشامل على حركة وتنقل السكان عبر معبري رفح البري وبيت حانون (إيريز) من وإلى قطاع غزة. فقد فتح معبر رفح لمدة 6 أيام فقط طيلة الفترة التي يغطيها التقرير، فيما لم تسمح السلطات المحتلة إلا لفئات محدودة من السكان، وفي أضيق نطاق باجتياز معبر بيت حانون (إيريز). وأكملت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي فرض التقييد التام لحركة وتنقل السكان المدنيين في قطاع غزة، وعزلهم عن التواصل مع سكان الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة والعالم الخارجي.

وخلال الفترة ذاتها، وعلى العكس من المزاعم الإسرائيلية بإدخال تسهيلات جوهرية حول حالة الحصار، لم يطرأ أي تحسن ملحوظ على أوضاع المعابر التجارية للقطاع، والخاصة بحركة ومرور إمدادات البضائع الواردة والصادرة، واستمر ارتفاع معدلات أيام إغلاقها كلياً. فقد سمحت سلطات الاحتلال بإدخال كميات محدودة جداً من البضائع التي استمر منع توريدها للقطاع، ولأكثر من عام. فمن ناحية سمحت، ولأول مرة، بإدخال كميات محدودة جداً من مادة الحصمة، غير أن معدل الكميات الواردة منها لم يتجاوز 18,5% من احتياجات قطاع الإنشاءات والبناء. ومن ناحية أخرى لم تمثل كميات مادة الأسمنت، والتي سمحت السلطات المحتلة بدخولها إلى القطاع خلال تلك الفترة، سوى نسبة لم تتعد 3% من احتياجات أسواق القطاع لتلك المادة الحيوية. ورغم أنها سمحت بتوريد كميات محدودة من الأقمشة، الألبسة، الأخشاب والأحذية، غير أنها أقيت فرض الحظر الشامل على دخول العديد من واردات القطاع، مثل الأنابيب والمواسير الحديدية بمختلف أحجامها، المواد الأولية الأخرى الضرورية للصناعات الكرتونية والبلاستيكية وقطع الغيار والمعدات اللازمة للمكينات الصناعية، بدعوى الأسباب الأمنية، وبحجة دخولها في تصنيع الأسلحة من ناحية ثالثة.

وفي المقابل أقيت السلطات الحربية المحتلة على حالة الحظر الشامل والتام التي كانت قد فرضتها على تصدير المنتجات الغزوية إلى أسواق الضفة الغربية و/ أو إسرائيل والخارج. وتفاقت معاناة المنتجين في كافة قطاعات الإنتاج الصناعي والزراعي جراء ذلك، وتوقفت تلك المنشآت عن العمل، فيما أدى ذلك إلى انضمام الآلاف من العاملين فيها إلى صفوف العاطلين عن العمل.

<sup>1</sup> - وفقاً لتقديرات البنك الدولي.



## المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

و أغلق معبر المنطار ( كارني)، وهو المعبر التجاري الرئيسي للقطاع، لمدة 106 أيام إغلاقاً كلياً، وبنسبة 83% من إجمالي أيام الفترة التي يغطيها التقرير، فيما فتح جزئياً لمدة 22 يوماً فقط، وبنسبة 17%، للسماح بتوريد كميات محدودة من الأعلاف و الحبوب والحصمة لأول مرة منذ ما يزيد عن عام. وفي المقابل أغلق معبر ناحل عوز لمدة 41 يوماً بشكل كامل أمام واردات القطاع من الوقود، وبنسبة 32% من إجمالي أيام الفترة، فيما فتح جزئياً لمدة 87 يوماً، ولفترات محدودة، وبنسبة 68% من إجمالي أيام الفترة التي يغطيها التقرير. وسمحت السلطات الحربية المحتلة بتوريد كميات محدودة من إمدادات المحروقات من كل من السولار الصناعي لمحطة توليد الكهرباء في غزة، السولار، البنزين وغاز الطهي. وأغلق معبر صوفا، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، لمدة 45 يوماً إغلاقاً كلياً، وبنسبة 35% من إجمالي الفترة، فيما فتح جزئياً، ولساعات محدودة، ولمدة 83 يوماً، وبنسبة 65% من إجمالي أيام الفترة، لإدخال السلع الأساسية إلى القطاع، فضلاً عن كميات محدودة من بعض السلع، والتي سمح بدخولها إلى القطاع لأول مرة منذ أكثر من عام، وبعض المساعدات الإنسانية. وأغلق معبر كرم أبو سالم ( كيرم شالوم)، المخصص لتوريد المساعدات الإنسانية إلى القطاع، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، لمدة 88 يوماً بشكل تام، وبنسبة 69% من إجمالي أيام الفترة، فيما فتح جزئياً لمدة 40 يوماً فقط، وبنسبة 31% من إجمالي أيام الفترة، سمحت خلاله سلطات الاحتلال بإدخال السلع الأساسية والمساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، وذلك بعد استمر إغلاقه لأكثر من 4 شهور بشكل متواصل.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، وثق المركز وفاة 6 من مرضى القطاع، من بينهم 3 سيدات وطفل، وذلك جراء تشديد إجراءات الحصار، ومنعهم من السفر للعلاج في الخارج. ويرتفع بذلك عدد حالات الوفاة بين مرضى القطاع منذ تشديد إجراءات الحصار على القطاع، إلى 46 حالة مرضية، من بينهم 16 امرأة و10 أطفال<sup>2</sup>.

وفيما يلي أبرز التطورات التي شهدتها تلك المعابر خلال الفترة من 2008/6/26، وحتى 2008/10/31:

### أولاً: المعابر الخاصة بحركة و تنقل الأفراد

استمر إغلاق كلاً من معبري رفح البري وبيت حانون ( إيريذ) خلال الفترة التي يغطيها التقرير، واستثنى من ذلك فتحهما جزئياً لأيام معدودة، ولفئات محدودة جداً. وجراء ذلك استمر حرمان سكان القطاع من حرية التنقل والحركة إلى الخارج، كما منعوا من التنقل من مدن القطاع إلى الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة، أو إسرائيل. وفي المقابل سمحت سلطات الاحتلال، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وفي نطاق ضيق جداً، وفي ظل إجراءات مرور وتفتيش معقدة، لعدد محدود من الفئات التي كانت حددتها سابقاً، من أعضاء البعثات الدبلوماسية، الموظفين الدوليين العاملين في المنظمات الدولية، وبعض المرضى، بالمرور عبر معبر بيت حانون من القطاع إلى إسرائيل والضفة الغربية. وفيما يلي أبرز التطورات التي شهدتها تلك المعابر:

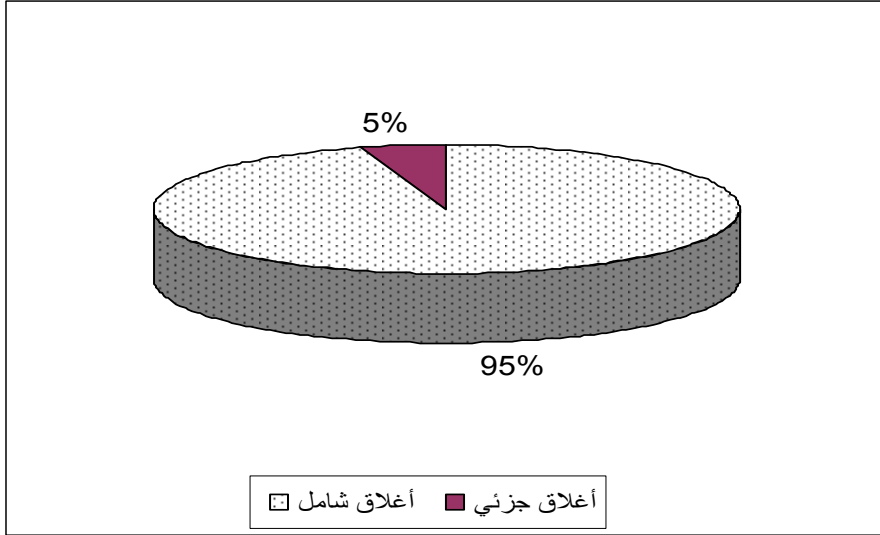
### معبر رفح البري

أبرز التطورات الخاصة بالمعبر، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، كانت كما يلي:

2- وبسبب إغلاق سلطات الاحتلال لمعبر رفح الحدودي توفي 24 مريضاً من أبناء القطاع على الجانب المصري، وداخل المستشفيات المصرية جراء عرقلة مرورهم على المعبر أو تأخير السماح لهم بالوصول إلى المستشفيات الذين يعالجون فيها، في النصف الثاني من عام 2007.

- أغلق المعبر خلال الفترة التي يغطيها التقرير، 122 أيام إغلاقاً كلياً، وفتح جزئياً لـ 6 أيام فقط (سمح خلال أيام الإغلاق الكلي لعدد محدود جداً باجتياز المعبر). وبذلك يصل عدد أيام إغلاقه، منذ تاريخ 2007/6/12، وحتى تاريخ هذا التقرير إلى 489 يوماً بشكل تام.

### شكل (1) يبين نسبة أيام إغلاق معبر رفح



- ونظراً لإغلاق معبر رفح المستمر، عانى الآلاف من سكان قطاع غزة العالقين داخله وخارجه، وكانوا بحاجة ماسة للسفر لخارج القطاع أو العودة إليه. ووفقاً لمصادر في وزارة الداخلية الفلسطينية فإن نحو 4630 مواطناً من قطاع غزة قد سجلوا أسمائهم لدى الوزارة، وهم بحاجة ماسة للسفر كونهم من الفئات الخاصة التي حددتها الوزارة. ومن بين هؤلاء نحو 1180 امرأة، أكثر من 270 منهن، 786 طالباً ممن يدرسون في الخارج، 199 شخصاً يحملون جوازات سفر مصرية، 244 طفلاً دون الخامسة من العمر، 500 مريضاً يعانون من أمراض حرجية و 202 امرأة من المتزوجات خارج القطاع، وكن احتجزن في مدن وقرى قطاع غزة أثناء زيارتهن لذويهن. وعلى الجانب المصري من المعبر عانى نحو 3500 مواطناً من سكان القطاع جراء انتظارهم إعادة فتح المعبر للعودة إلى ديارهم، ومعظمهم من المرضى، الطلاب والعائلات القادمة من الخارج. وتكبد هؤلاء معاناة إضافية، خاصة مع أجواء الشتاء الباردة وتكبدتهم مصاريف إضافية بسبب طيلة فترة انتظارهم ونفاذ أموالهم.

- شهد المعبر أثناء تشغيله الجزئي لمدة 6 أيام متفرقة خلال الفترة التي يغطيها التقرير ازدياداً شديداً، وجراء ذلك لم يتمكن مئات المواطنين من السفر، وما يزالون عالقين في القطاع. وقد كانت الحركة على المعبر خلال أيام التشغيل الجزئي<sup>3</sup> كما يلي:

- بتاريخ 2008/7/1 سمح لنحو 155 مواطناً، من بينهم 25 مريضاً و 130 مواطناً من العالقين ممن لديهم بطاقات الإقامة المصرية، بمغادرة قطاع غزة والوصول إلى الأراضي المصرية عبر المعبر.

- بتاريخ 2008/7/3 سمح لنحو 558 مواطناً، من بينهم مرضى كانوا يتلقون العلاج في المستشفيات المصرية، بالعودة إلى قطاع غزة عبر معبر رفح الحدودي.

<sup>3</sup> - فتح المعبر لساعات محدودة وفي اتجاه واحد فقط، إما للمسافرين خارج القطاع أو القادمين.



## المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

- بتاريخ 2008/8/30 سمح لنحو 1700 مواطناً فلسطينياً من المرضى، الطلاب، حملة الاقامات في مصر والدول الأجنبية، والمصريين العالقين بمغادرة قطاع غزة والوصول إلى الأراضي المصرية عبر المعبر. كما سمح في نفس اليوم لنحو 882 مواطناً فلسطينياً من العالقين في الجانب المصري بالدخول إلى القطاع عبر المعبر. وقد منعت السلطات المصرية في نفس اليوم سفر 250 مواطناً لعدم تصنيفهم ضمن الفئات المسموح بسفرها.
- بتاريخ 2008/8/31 سمح لنحو 1650 مريضاً وطالِباً بمغادرة قطاع غزة عبر معبر رفح، كما سمح لنحو 170 من العالقين الفلسطينيين في الجانب المصري بدخول القطاع في نفس اليوم. وفي نفس اليوم منعت السلطات المصرية نحو 890 مواطناً من السفر لعدم تصنيفهم ضمن الفئات المسموح لها بالسفر.
- بتاريخ 2008/9/20 سمح لنحو 1840 مواطناً، معظمهم من المعتمرين المتجهين إلى مكة المكرمة لأداء شعائر العمرة، المرضى ومن لديهم إقامة في مصر والخارج بالسفر إلى خارج قطاع غزة عبر المعبر. وفي نفس اليوم سمح بعودة 427 مواطناً من المرضى والعالقين في الجانب المصري.
- بتاريخ 2008/9/21 سمح لنحو 770 مواطناً من الطلبة الدارسين في الخارج وأصحاب الاقامات بمغادرة القطاع عبر المعبر. وفي نفس اليوم سمح بعودة 130 مواطناً من المرضى و العالقين في الجانب المصري.

● خلال أيام الإغلاق الكلي، سمحت السلطات المصرية لعدد محدود جداً من المواطنين الفلسطينيين، وبشكل استثنائي، باجتياز معبر رفح. وكان معظم من سمح لهم باجتياز المعبر من المرضى المغادرين للعلاج في المستشفيات المصرية، أو العائدين إلى قطاع غزة، بعد أن تلقوا العلاج فيها، وبعض القادة السياسيين للفصائل الفلسطينية، ويمكن إجمال هذه الحالات كما يلي:

- خلال شهر يوليو سمح بتاريخ 2008/7/8 لوفد من حركة حماس بمغادرة القطاع عبر معبر رفح الحدودي للتباحث مع المسؤولين المصريين حول التهدة مع إسرائيل. وكان الوفد مكوناً من 3 قياديين في حركة حماس، و3 مرافقين. وبتاريخ 2008/7/11 سمح لقيادي في حركة حماس ومرافقه بالعودة إلى القطاع عبر معبر رفح الحدودي. وبتاريخ 2008/7/12 سمح لقيادي آخر بالعودة إلى القطاع عبر معبر رفح. وبتاريخ 2008/7/15 سمح لـ 17 مواطناً هم بعثة المنتخب الوطني الفلسطيني لكرة القدم المشاركين في بطولة دولية لكرة القدم 3المستشفيات المصرية، وبعض العالقين، بالعودة إلى قطاع غزة عبر معبر رفح الحدودي. كما سمح بتاريخ 2008/7/24 للنايب في المجلس التشريعي مريم فرحات، واثنين من عائلتها كمرافقين بمغادرة القطاع للعلاج، بعد إصابتها بنوبة قلبية حادة. وبتاريخ 2008/7/26 سمح لـ 5 مرضى، كانوا يتلقون العلاج في المستشفيات المصرية بالعودة إلى القطاع عبر معبر رفح الحدودي. بتاريخ 2008/7/29، سمح لقيادي في حركة حماس، وقياديين في الجبهة الديمقراطية، بمغادرة القطاع عبر معبر رفح للوصول إلى القاهرة لالتقاء مسؤولين مصريين، وبتاريخ 2008/7/31 سمح للقيادي في حركة حماس ومرافقه في العودة إلى القطاع عبر معبر رفح.
- وخلال شهر أغسطس، سمح بتاريخ 2008/8/4 لـ 28 مريضاً، كانوا يتلقون العلاج في المستشفيات المصرية بالعودة إلى القطاع عبر معبر رفح الحدودي، وبتاريخ 2008/8/6 سمح لـ 5 مرضى آخرين بالعودة إلى القطاع. وبتاريخ 2008/8/7 سمح لمريض واحد فقط بمغادرة القطاع عبر معبر رفح لتلقي العلاج في المستشفيات المصرية. وبتاريخ 2008/8/8 سمح لـ 7 مرضى، كانوا يتلقون العلاج في المستشفيات المصرية بالعودة إلى القطاع عبر معبر رفح الحدودي، كذلك سمح بتاريخ 2008/8/12 لـ 3 مرضى، وبتاريخ 2008/8/22 لـ 6 مواطنين، كانوا يتلقون العلاج في المستشفيات المصرية بالعودة إلى القطاع عبر معبر رفح الحدودي. بتاريخ 2008/8/25 سمح لوفد قيادي من حركة الجهاد الإسلامي بالمغادرة عبر معبر رفح إلى مصر، لبحث مسألة الانقسام الداخلي الفلسطيني مع المسؤولين المصريين، والصعوبات التي تواجه قطاع غزة في ظل

الحصار الإسرائيلي الخانق. وبتاريخ 2008/8/26 سمح لـ 6 مواطنين، كانوا يتلقون العلاج في المستشفيات المصرية بالعودة إلى القطاع عبر معبر رفح الحدودي.



## المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

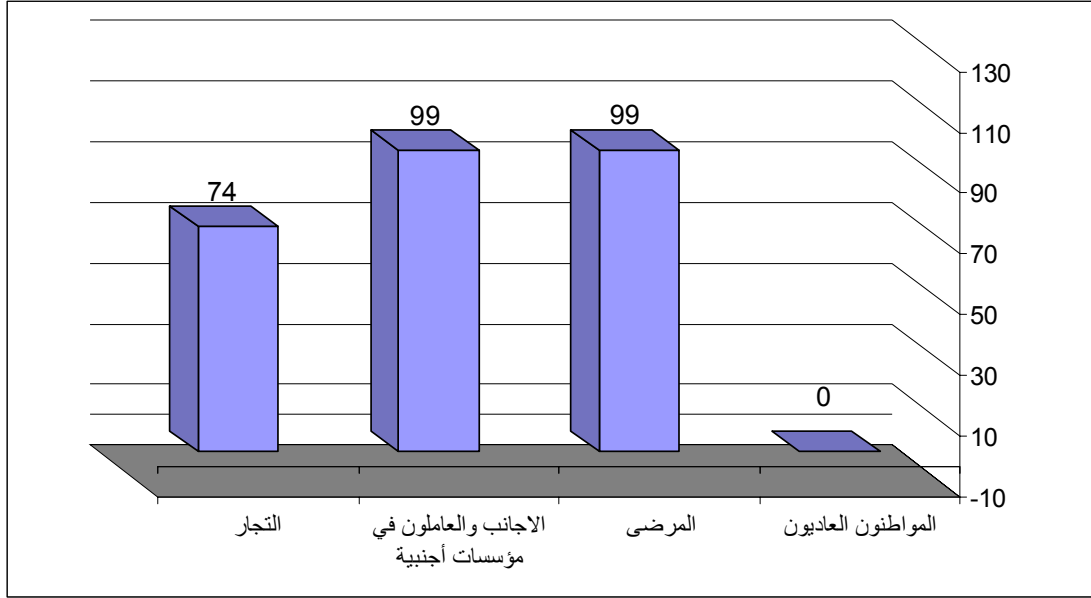
- خلال شهر سبتمبر سمح لعدد محدود من المرضى الذين تلقوا العلاج في المستشفيات المصرية ومرافقيهم بالعودة إلى القطاع عبر المعبر. فقد سمح بتاريخ 2008/9/17 لـ 48 مريضاً ومرافقيهم بالعودة إلى القطاع عبر المعبر بعد أن انهوا فترة علاجهم، وسمح كذلك أيام 2008/9/17 لنحو 15 مريضاً ومرافقيهم، ويوم 2008/9/19 لـ 15 مريضاً ومرافقيهم، ويوم 2008/9/26 لـ 15 مريضاً ومرافقيهم، ويوم 2008/9/28 لـ 28 مريضاً ومرافقيهم، ويوم 2008/9/29 لـ 33 مريضاً ومرافقيهم، ويوم 2008/9/30 لـ 103 مواطناً معظمهم من المرضى ومرافقيهم ممن كانوا يتلقون العلاج في الخارج بالعودة إلى القطاع عبر المعبر.
- وطيلة شهر أكتوبر، لم يشغل معبر رفح تشغيلاً كاملاً، وفي الاتجاهين، وسمح فقط لحالات محدودة بالمرور عبر المعبر. فقد سمح بتاريخ 2008/10/6 لـ 149 مواطناً بالعودة إلى القطاع عبر المعبر، من بينهم 66 معتمر كانوا قد انهوا أداء مناسك العمرة في مكة المكرمة، و83 مريضاً ومرافقيهم ممن كانوا يتلقون العلاج في الخارج بالعودة إلى قطاع غزة. وبتاريخ 2008/10/7 سمح لوفد من حركة حماس يضم 17 فرداً بمغادرة القطاع عبر معبر رفح للوصول إلى القاهرة للتباحث مع المسؤولين المصريين حول الحوار الوطني الفلسطيني الداخلي الذي ترعاه مصر. وبتاريخ 2008/10/8 سمح لـ 314 مواطناً ممن أدوا مناسك العمرة في مكة المكرمة، وبعض المرضى ممن تلقوا العلاج في المستشفيات المصرية بالعودة إلى القطاع عبر المعبر. وبتاريخ 2008/10/11 سمح لـ 113 مواطناً من المعتمرين الفلسطينيين، وبعض المرضى ممن تلقوا العلاج في الخارج ومرافقيهم بالعودة إلى القطاع عبر المعبر، وسمح بتاريخ 2008/10/13 لـ 100 مواطن وبتاريخ 2008/10/16 لـ 32 مواطناً، وبتاريخ 2008/10/21 لـ 11 مواطناً من نفس الفئة بالعودة إلى القطاع عبر المعبر. وبتاريخ 2008/10/22 سمح لوفد من أعضاء الفصائل الفلسطينية بالعودة إلى القطاع عبر معبر رفح، وذلك بعد أن شاركوا في حوار مع المسؤولين المصريين، حول الحوار الوطني الفلسطيني الداخلي الذي ترعاه مصر. وبتاريخ 2008/10/23 سمح لـ 66 مواطناً معظمهم من المرضى الذين تلقوا العلاج في المستشفيات المصرية بالعودة إلى القطاع عبر المعبر، فيما سمحت السلطات المصرية بتاريخ 2008/10/25 لقيادي في حركة حماس، ومرافقه بالعودة إلى القطاع عبر المعبر، بعد أن أجرى لقاءات مع المسؤولين المصريين حول الحوار الوطني الفلسطيني الداخلي.

### معبر بيت حانون (إيريز)

أبرز التطورات الخاصة بالمعبر، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، كانت كما يلي:

- واصلت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي إغلاق المعبر أمام حركة وتنقل سكان القطاع خلال الفترة التي يغطيها التقرير، فيما سمحت السلطات المحتلة خلال تلك الفترة لأعضاء البعثات الدبلوماسية، وبعض العاملين في المنظمات الدولية، وبعض المرضى من ذوي الحالات الخطيرة، بالتنقل والحركة عبر المعبر، وفق قيود مشددة وإجراءات أمنية معقدة.

شكل ( 2 ) يبين أيام تشغيل معبر بيت حانون " ايريز " أمام سكان القطاع والفئات المختلفة



- ويشير الجدول أعلاه إلى أن سلطات الاحتلال أغلقت المعبر أمام حركة وتنقل سكان القطاع طيلة الفترة التي يغطيها التقرير، والبالغة 128 يوماً. فيما أغلقته في وجه الفئات المحدودة التي تسمح بمرورها ( أعضاء البعثات الدبلوماسية، وبعض العاملين في المنظمات الدولية، وبعض المرضى من ذوي الحالات الخطيرة)، لمدة 29 يوماً خلال الفترة التي يغطيها التقرير. كما أغلقت سلطات الاحتلال المعبر أمام التجار ( تسمح سلطات الاحتلال لعدد محدود جداً من التجار لا يتجاوز معدلهم اليومي 10 تجار يومياً باجتياز حاجز بيت حانون " ايريز " ) لمدة 45 يوماً.

### • زيارة المعتقلين

تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلية حرمان ذوي المعتقلين في السجون الإسرائيلية من أبناء القطاع من زيارة أبنائهم المعتقلين في السجون الإسرائيلية، منذ نحو 16 شهراً. وكانت سلطات الاحتلال قد منعت أهالي نحو 900 معتقلاً، موزعين على جميع السجون الإسرائيلية من زيارة أبنائهم، منذ يوم 2007/6/6، من دون إبداء أي أسباب لهذا الإجراء، غير المبرر، والذي يتعارض مع قواعد القانون الدولي الإنساني، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب. جدير بالذكر أن نحو 150 معتقلاً كانوا محرومون من الزيارة قبل توقف برنامج الزيارات، الذي تنظمه اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وقد حرم هؤلاء المعتقلون من الزيارة لأسباب تدعيها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بأنها أمنية.

### • الوضع الصحي

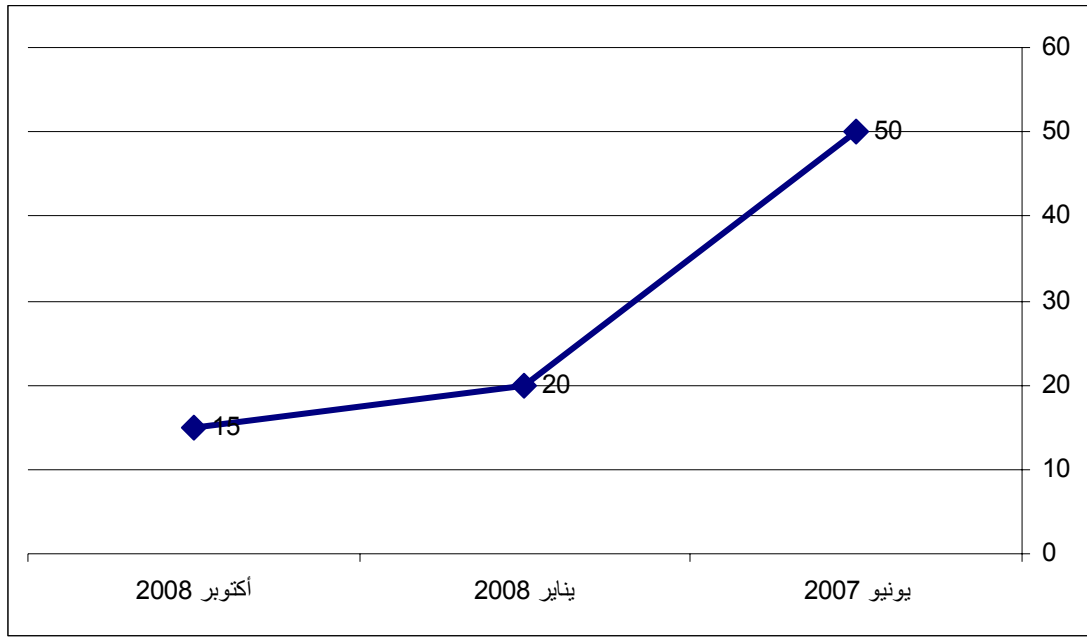
استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، في عرقلة مرور عشرات المرضى عبر المعبر. وحرمت المئات ممن هم بحاجة ماسة للعلاج في مستشفيات الضفة الغربية و/ أو المستشفيات الإسرائيلية. ونتيجة لذلك:



## المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

انخفض متوسط عدد مرضى القطاع الذين تمكنوا من الحصول على تصاريح للعلاج في مستشفيات إسرائيل و/ أو الضفة الغربية، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، إلى نحو 15 حالة مرضية يومياً فقط، وهو ما يعني انخفاضاً بنسبة 25% عنه خلال الربع الأول من العام الحالي. جدير بالذكر أن متوسط عدد المرضى خلال الربع الأول من العام 2008 كان يصل إلى 20 حالة مرضية يومياً. كما سجل عدد المرضى الذين سمح لهم باجتياز معبر بيت حانون انخفاضاً بنسبة 70% عن نفس الفترة من العام الماضي، حيث كان المتوسط اليومي للمرضى الذين حصلوا على تصاريح مرور 50 حالة مرضية يومياً.

شكل (3) يبين الانخفاض في عدد المرضى المسموح لهم بالعلاج خارج قطاع غزة عن طريق معبر بيت حانون "ايريز"



جدول (1) يبين عدد الأشخاص الذين اجتازوا معبر بيت حانون "ايريز" خلال فترة التقرير<sup>4</sup>

الشهر	مرضى	مرافقين	تجار	صحافيين	منظمات دولية	جسر النبي
يوليو	662	632	253	63	617	198
أغسطس	549	540	355	83	591	157
سبتمبر	318	299	308	57	488	55
أكتوبر	273	253	202	94	449	45
الإجمالي	1802	1724	1118	297	2145	455

<sup>4</sup> يحتفظ المركز بقائمة تفصيلية بأعداد الأشخاص الذين تمكنوا من المرور عبر الحاجز بشكل يومي خلال الفترة المشار إليها.



# المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

## PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

يشير الجدول أعلاه إلى أن السلطات الإسرائيلية، سمحت خلال الفترة التي يغطيها التقرير لـ 1822 مريضاً بالسفر عبر معبر بيت حانون (إيريز)، للعلاج في المستشفيات الفلسطينية في الضفة الغربية و/أو المستشفيات الإسرائيلية. من ناحية ثانية لا يزال نحو 200 طلباً للمرضى، قدمت في الفترات السابقة عبر مندوب وزارة الصحة في الارتباط المدني، في انتظار رد السلطات المحتلة للسماح لهم بالسفر للعلاج. ويتكبد المرضى عناء الانتظار على طلبات تصاريح المرور الخاصة بهم لفترات طويلة تمتد إلى عدة أسابيع، ثم يتم رفضها بعد الانتظار لفترات طويلة.

المواطن نضال حمدان شراب ، 29 عاماً، من سكان حي الجنية في مدينة رفح، أفاد لباحث المركز أن سلطات الاحتلال رفضت طلب التصريح الخاص به مرتين برغم حالته الصحية المتدهورة، ومعاناته من مرض خطير، وقد أضاف لباحث المركز ما يلي:

" في أغسطس الماضي أجريت عملية جراحية لاستئصال الغدة للعابية بسبب وجود خلايا سرطانية في المركز التخصصي للجراحة في مدينة غزة. وقد أخبرني الأطباء أنني بحاجة ماسة لاستكمال علاجي خارج قطاع غزة للتأكد من عدم انتشار الخلايا السرطانية. على اثر ذلك تقدمت بطلب إلى دائرة العلاج بالخارج في وزارة الصحة، وحصلت على تحويلة للعلاج بتاريخ 2008/8/14، بناءً على حجز لي للعلاج في مستشفى المطلع في القدس بتاريخ 2008/8/27. وخلال مراجعتي لدائرة الارتباط المدني أخبرني الموظف المسؤول بأنه لم يأتي رد بشأن طلبي للحصول على تصريح لدخول إسرائيل، لتأخر التحري الأمني من قبل المخابرات الإسرائيلية. وقد طال التأخير بحيث انتهى تاريخ التحويل المرضية وموعد دخول المستشفى. بعد ذلك قمت بإعادة نفس الإجراءات السابقة، وحصلت مرة أخرى على تحويلة مرضية من وزارة الصحة بتاريخ 2008/10/29، وموعد لدخول المستشفى بتاريخ 2008/11/12، غير أن رد سلطات الاحتلال لم يتأخر هذه المرة، حيث أبلغني موظف دائرة الارتباط المدني بأنني ممنوع من دخول إسرائيل."

### تفاقم الأوضاع الصحية للمرضى بسبب نقص الأدوية

يشهد قطاع غزة نقصاً خطيراً في إمدادات الأدوية الضرورية اللازمة لعلاج المرضى بشكل عام، والمرضى الذين يعانون أمراضاً خطيرة بشكل خاص.

ووفقاً لتحقيقات المركز، ومصادر في إدارة الصيدلة في وزارة الصحة، فقد بلغ عدد أصناف الأدوية التي نفذ رصيدها تماماً من مستودعات إدارة الصيدلة، أو يكفي رصيدها لأقل من شهر نحو 45 صنفاً مختلفاً من العقاقير والأدوية. كما تعاني صيدليات القطاع الخاص من نقص شديد في تلك الأدوية، فضلاً عن نفاذ أكثر من 30 صنفاً آخراً من الأدوية والعلاجات المختلفة، غير تلك التي أعلنت عنها إدارة الصيدلة في وزارة الصحة<sup>5</sup>.

ويشكل النقص في الأدوية المستمر والمتزايد، خطراً كبيراً على حياة المرضى، خصوصاً على أولئك الذين يعتمدون عليها لاستمرار حياتهم، كمرضى السرطان، مرضى القلب ومرضى الكلى الذين قاموا بعمليات زراعة الكلى، والذين يتعرضون لخطر كبير يهدد حياتهم كلما نفذت الأدوية الضرورية لهم، أو قارب رصيدها على النفاذ من مستودعات الأدوية في قطاع غزة.

ووفقاً لتحقيقات المركز فإن حياة نحو 700 مريضاً، يعانون من الإصابة بمرض السرطان، مهددة بالخطر، وذلك جراء نفاذ 5 أنواع من الأدوية التي يعالج بها هؤلاء المرضى. وتستخدم هذه الأنواع المختلفة في تركيب الجرعات الكيماوية اللازمة لعلاج مرضى السرطان، والتي يتم إعطاؤها عادة لهم. وفيما يلي تلك الأنواع:

- **كاربو بلتين 450 mg Carpo Blteen** ، وقد نفذ رصيدها من مستودعات الصيدلة في الوزارة منذ شهر سبتمبر الماضي.

<sup>5</sup> يحتفظ المركز بقائمة تحتوي أسماء الأدوية والعقاقير الطبية، والتي نفذ رصيدها تماماً من مستودعات الصيدلة والمستشفيات الحكومية، أو تلك التي قاربت على النفاذ.



## المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

- **داي كار بازين 200 mg Die car bazeen**، وقد نفذ رصيدها من مستودعات الصيدلة في الوزارة منذ شهر أكتوبر الماضي.
- **ميتوميسين 2 mg Meto mecean**، وقد نفذ رصيدها من مستودعات الصيدلة في الوزارة منذ شهر أكتوبر الماضي.
- **جيم زار 1mg Gem Zar**، وقد نفذ رصيدها من مستودعات الصيدلة في الوزارة منذ شهر أكتوبر الماضي.
- **سيك اربيم 100 mg Ceak Arbeam**، وقد نفذ رصيدها من مستودعات الصيدلة في الوزارة منذ شهر أكتوبر الماضي.

ومن ناحية أخرى أعربت المصادر الطبية عن قلقها من نفاذ أنواع أخرى من الأدوية، والتي تصرف لعلاج مرضى السرطان في القطاع. وتشير تلك المصادر إلى قرب نفاذ نوعين آخرين ضروريين من هذه الأدوية الهامة، وهما: **سيكلو فوسفاميد (Ceklo Fosafamed 500 mg)**، و **مزما (Mesma 400 mg)**.

و يعاني المرضى وذووهم معاناة شديدة، جراء نقص هذه الأدوية الضرورية لعلاجهم، وقد باتوا قلقين على أوضاعهم الصحية جراء تدهورها المستمر، خاصة في ظل عدم توافر تلك الأدوية في مستودعات المستشفيات الحكومية أو حتى في صيدليات القطاع الخاص. وتتفاقم تلك المعاناة في ظل استمرار حرمانهم من حرية التنقل والحركة، والسفر لتلقي العلاج خارج قطاع غزة. وقد توفيت مريضتان من مرضى السرطان، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وذلك جراء نقص الأدوية اللازمة لعلاجهن، فيما بات يخشى من ازدياد عدد الوفيات في صفوف هؤلاء المرضى. ونتيجة هذه الأوضاع المتردية توفت مريضتان بالسرطان، ويخشى من ازدياد عدد الوفيات من هؤلاء المرضى في ظل استمرار حرمانهم من السفر للعلاج في الخارج.

- ولا تزال سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي تمنع منعاً نهائياً دخول سيارات الإسعاف الفلسطينية، التي تنقل الحالات المرضية المحولة، عبر المعبر، إلى مستشفيات إسرائيل و/ أو الضفة الغربية، فيما تسمح لبعض سيارات الإسعاف الفلسطينية، التي تنقل الحالات الحرجة والصعبة، بالدخول إلى المعبر لتسليم المريض مباشرة إلى سيارة الإسعاف الإسرائيلية، ومن ثم الخروج فوراً. ويعاني المرضى الفلسطينيون ظروفًا قاسية للغاية على معبر بيت حانون "إيريز"، حيث يتعرضون لإجراءات تفتيش مدلة، بدعوى الاحتياطات الأمنية، ويتسبب ذلك في إعاقة وصولهم إلى المستشفيات داخل إسرائيل، برغم حالتهم الصحية المتدهورة.
- وثق المركز خلال الفترة التي يغطيها التقرير وفاة 6 من مرضى القطاع، بينهم 3 سيدات، وطفل، وذلك جراء منعهم من العلاج في الخارج، أو نقص الأدوية. ويرتفع بذلك عدد حالات الوفاة بين مرضى القطاع منذ تشديد الحصار على قطاع غزة في يونيو / حزيران الماضي، بسبب رفض منحهم تصاريح مرور، أو عرقلة إجراءات عبورهم، أو نقص الأدوية، إلى 46 حالة مرضية، من بينهم 16 سيدة و 10 أطفال. وفيما يلي عرضاً لتلك الحالات:

1. بتاريخ 2008/7/12 توفى المريض احمد شاهين حسين أبو عجوة، 64 عاماً، من حي الشجاعية بمدينة غزة، جراء منعه من السفر إلى الخارج لتلقي العلاج اللازم. ووفقاً لما أفاد به جابر أبو عجوة، شقيق المتوفى، فإن شقيقه أصيب قبل نحو 5 شهور بمرض السكري، في أسفل ساقه اليمنى، وكان من الصعب أن يشفى بسهولة من هذه الجروح، حيث كان يعاني من الإصابة بمرض السكري، رغم تكرار ذهابه إلى مستشفى الشفاء في مدينة غزة. ومع مرور الوقت تدهور وضعه الصحي، وأصيب بانسداد الشرايين في قدميه واتسعت جروحه. وتمكن من الحصول على تحويلة للعلاج في الخارج، حيث نقل بتاريخ 2008/4/9 إلى مستشفى المقاصد الخيرية الإسلامية بالقدس. وهناك لم يستطع الأطباء علاجه، وبلغوه أن علاجه ممكن في مستشفيات مصر والأردن. وبعد عودته إلى القطاع حصل على تحويلة أخرى للعلاج في معهد ناصر في مصر بتاريخ 2008/5/10، غير أن إغلاق معبر رفح البري حال دون سفره. وبعد نحو

شهر انتهى موعد التحويلة، وتم تجديدها مرة أخرى لمدة شهر، غير أن استمرار إغلاق معبر رفح حال دون خروجه مرة أخرى. ونظراً لاستمرار إغلاق معبر رفح، تم تحويل إجراءات علاجه إلى الأردن، وجاءت الموافقة على علاجه



## المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

في المستشفى التخصصي في الأردن بتاريخ 2008/6/29. وأثناء انتظار المريض لصدور قرار عدم الممانعة من قبل السفارة الأردنية في رام الله توفى عند الساعة السابعة من مساء السبت الموافق 2008/7/12. وقد أكدت مصادر وزارة الصحة حصول المريض على تحويلات طبية للعلاج في الخارج، في التواريخ المذكورة أعلاه.

2. بتاريخ 2008/7/30 توفيت المريضة خديجة جمعة يوسف العصار، 52 عاماً، من سكان مدينة رفح، بعد تدهور وضعها الصحي جراء تأخير نقلها للعلاج في الخارج. ووفقاً لما أفاد به احمد إسماعيل العصار، ابن الفقيدة، فإن والدته أجرت عملية لاستئصال المرارة في المستشفى الأوروبي في خان يونس في يونيو 2007. وبعد 4 شهور من العملية بدأت صحتها بالتدهور التدريجي إلى أن اكتشف الأطباء أنها تعاني من بداية ورم سرطاني في الكبد في يناير 2008. واثراً ذلك حصلت المريضة على تحويله لعلاجها في مستشفى المقاصد بالقدس، غير أن الجانب الإسرائيلي رفض قبول طلب التحويله في يونيو 2008، وفي يوم 2008/7/17. وبتاريخ 2008/7/28 وافق الجانب الإسرائيلي على التحويلة، وسمح للمريضة باجتياز معبر بيت حانون "إيريز" عصراً، باتجاه الضفة الغربية. وفي هذا الوقت كانت حالتها الصحية متدهورة جراء التأخير في قبول تحويله علاجها، وقد وصلت إلى مستشفى المقاصد وحالتها صعبة للغاية. وقد عجز الأطباء عن تقديم أي علاج لها قبل استقرار حالتها الصحية، ووضعوها في العناية الفائقة أملاً في تحسن حالتها، غير أنها توفت بتاريخ 2007/7/30.

3. بتاريخ 2008/8/5 توفيت المريضة رحاب حسن محمد إسماعيل، 49 عاماً، من مخيم خان يونس، جراء عدم تلقيها العلاج اللازم، لعدم توفره في مستشفيات القطاع. وقد أفاد زوج المتوفاه السيد جاسم عبد ربه احمد إسماعيل، أن زوجته التي تعاني من مرض السرطان في العظم والكبد قد تلقت العلاج في المستشفيات الإسرائيلية لمدة 4 شهور، في الفترة ما بين فبراير وحزيران 2008. وعادت إلى القطاع لإكمال علاجها، وابلغها الأطباء انه من الممكن استكمال علاجها في القطاع، بالعلاج الكيماوي (navalbine). وأضاف زوج الفقيدة انه وبعد وصولها إلى القطاع، تم البحث عن هذا الدواء، غير انه لم يكن موجوداً في كافة المستشفيات والصيدليات. ومنذ ذلك الحين بدأت حالتها بالتدهور، ولم تجدي معها الأدوية المسكنة التي كان الأطباء يوصون بها. وبعد نحو 50 يوماً من البحث عن هذا الدواء، وبتاريخ 2008/7/20 تمكنت عائلتها من توفير جرعتين من العلاج، غير أن تدهور حالتها الصحية لم تسمح باعطائها سوى جرعة كيماوية واحدة، ولم يستطع الأطباء إعطاؤها الجرعة الثانية نظراً للتدهور الخطير الذي طرأ على صحتها، والذي أفضى لوفاها بتاريخ 2008/8/5 في المستشفى الأوروبي. وأفادت المصادر الطبية لباحث المركز أن سلطات الاحتلال ما تزال تعيق دخول بعض الأدوية الواردة لوزارة الصحة رغم حاجتها الماسة لها.

4. بتاريخ 2008/8/7 توفيت المريضة نفيسة حسني حسين عاشور، 55 عاماً، من مخيم خان يونس، بعد تدهور خطير طرأ على حالتها الصحية، جراء عدم تلقيها العلاج اللازم لها، لعدم توفره في مستشفيات القطاع. ووفقاً لإفادة السيد حسين حسني عاشور، 42 عاماً، شقيق المتوفاه، فإن شقيقته تعاني من مرض السرطان منذ 4 سنوات، وقد أجريت لها قبل عام عملية جراحية لبتتر الثديين في محاولة لاستئصال المرض. وتطلب ذلك الاستمرار في تلقي جرعات كيماوية للقضاء كلياً على المرض، غير أن نفاذ أنواع مختلفة من الجرعات الكيماوية حال دون تلقيها الجرعات كاملة وفي أوقاتها المحددة، ولم تتلقى خلال العام سوى جرعتين فقط. وترتب على ذلك حرمانها من السفر إلى مستشفى المقاصد حيث كان يفترض سفرها في أعقاب تلقيها الجرعات الكيماوية كاملة، وعلى اثر هذا التأخير تدهورت حالتها الصحية إلى مستوى خطير، وتوفت بتاريخ 2008/8/7.

5. بتاريخ 2008/8/12 توفى الطفل الرضيع علي إسماعيل أسامة الدحوح، 28 يوماً، من حي الزيتون بمدينة غزة، داخل مستشفى النصر التخصصي للأطفال، جراء تدهور أوضاعه الصحية بعد حرمانه من العلاج داخل مستشفى إسرائيلي. ووفقاً لإفادة والدته السيدة جميلة سمير موسى عليوة، 19 عاماً، فإن طفلها المتوفى ولد بتاريخ 2008/7/15، وكان يعاني من وجود ثقبين في القلب، وانسداد في الشريان الأورطي. وقد اضطرت أسرته للسعي



## المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

لتحويله للعلاج في الخارج، حيث صدرت تحويله لعلاج داخل مستشفى تل هشومير الإسرائيلي. غير إن إبلاغ إدارة المستشفى لدائرة التنسيق بوزارة الصحة في أبو خضرة، بأنه لا يوجد سرير لاستيعاب الطفل في المستشفى حال دون نقله إليها، وبقي داخل الحضانة في مستشفى النصر التخصصي للأطفال إلى إن توفى بتاريخ 2008/8/12 داخل المستشفى.

6. بتاريخ 2008/8/16 توفى المواطن رمضان علي الغلابيني، 42 عاماً، من مدينة غزة جراء منعه من السفر إلى الخارج لمتابعة حالته الصحية المتدهورة. وقد أفاد السيد شعبان الغلابيني، شقيق المتوفى، بأن شقيقه كان يعاني من مرض التهاب الكبد من درجة C منذ نحو 3 سنوات. كما انه أجرى عملية زراعة كلية قبل 7 سنوات. وقد كان المتوفى يتلقى العلاج، ويتابع حالته الصحية بصفة دورية في مستشفى فلسطين في جمهورية مصر العربية، ويشرف على متابعة حالته الصحية أطباء أخصائيين آخرين في القاهرة. وهناك أجرى عملية جراحية لمحاصرة المرض في الكبد قبل تضخمه، وتطلب منه ذلك المراجعة في المستشفى المصري كل 6 شهور بصفة دورية. غير أن إغلاق معبر رفح حال دون الوصول إلى المستشفى لمتابعة حالته الصحية، رغم حصوله على تحويله للعلاج في الخارج. وبعد أن طال إغلاق المعبر حول للعلاج إلى إسرائيل، وذلك بتاريخ 2008/3/23. واخبره الأطباء الإسرائيليون بضرورة إجراء عملية لزراعة الكبد، وأن هذه العملية تتم إما في الصين أو مصر، وقد اختار المريض إجراؤها في مصر. غير أن استمرار إغلاق المعبر حال دون وصوله إلى المستشفيات المصرية مرة أخرى لإجراء العملية فيها. جدير بالذكر أن المريض قد حاول الوصول إلى القاهرة، وذلك في يناير الماضي عندما تدفق مئات الآلاف من سكان القطاع إلى الأراضي المصرية. غير أن السلطات المصرية اعترضت طريقه في العريش وأعادته من حيث أتى. ومنذ عودته إلى القطاع، وهو يعاني من تدهور صحته، إلى أن ادخل قسم الباطنة في مستشفى الشفاء بتاريخ 2008/8/10، وتوفى بعد أقل من أسبوع بتاريخ 2008/8/16.

### ثانياً: المعابر التجارية ( حركة الصادرات والواردات)

واصلت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي منع تصدير منتجات القطاع إلى خارج حدوده، منعا كلياً. كما واصلت فرض القيود المشددة على الواردات، رغم سماحها بدخول أصناف وكميات محدودة من بعض السلع التي كانت تمنع دخولها القطاع منذ ما يزيد عام. وشملت الواردات التي سمحت السلطات المحتلة بدخولها إلى القطاع، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، المساعدات الدولية وكميات محدودة من المواد الأساسية.

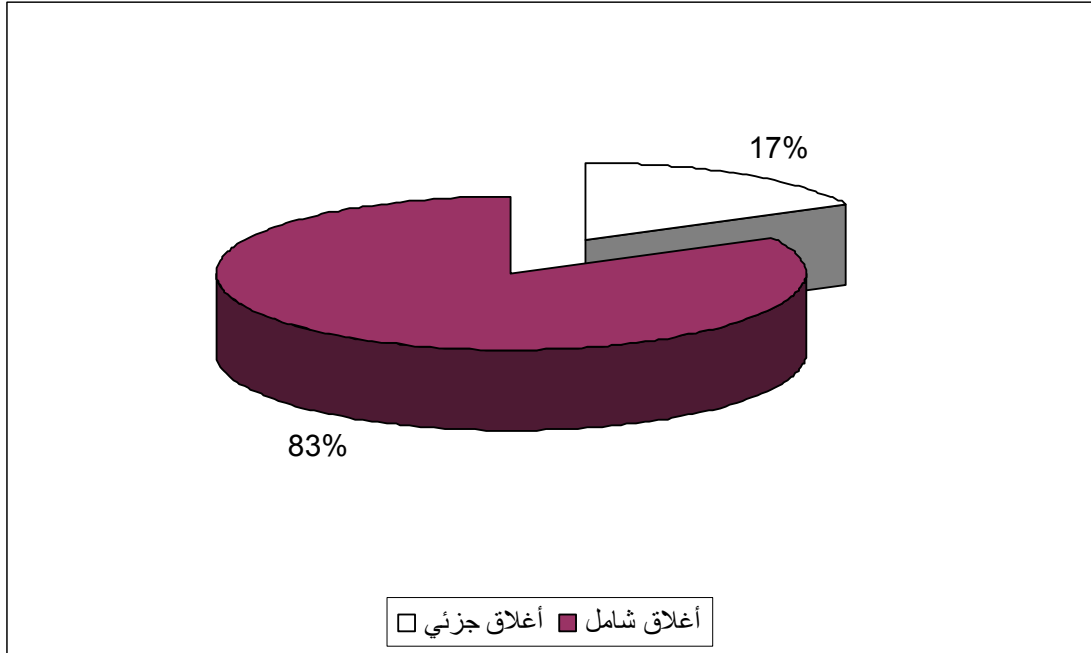
### معبر المنطار " كارني "

أبرز التطورات الخاصة بالمعبر، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، كانت كما يلي:

- أغلق المعبر في وجه الواردات والصادرات من البضائع والمنتجات من وإلى قطاع غزة، لمدة 106 أيام إغلاقاً كلياً، وفتح جزئياً لدخول كميات محدودة من الواردات فقط لمدة 22 يوماً. وقد سمحت السلطات الحربية المحتلة خلالها بإدخال نحو 2600 شاحنة محملة بالأعلاف والحبوب ومادة الحزمة إلى قطاع غزة. وارتفع عدد أيام إغلاق المعبر، منذ يوم 2007/6/13 وحتى نهاية الفترة التي يغطيها التقرير، إلى 368 يوماً بشكل كلي، فيما سمح بفتحه جزئياً لمدة 82 يوماً، لتوريد شحنات من القمح، الدقيق والأعلاف. وقد أدى استمرار إغلاق المعبر على هذا النحو، ولفترة زمنية

طويلة، أو تشغيله لساعات محدودة إلى شلل شبه تام في حياة السكان المدنيين، وعرض القطاع بأكمله إلى أزمة إنسانية، ما يزال يخشى من نتائجها.

شكل ( 4 ) يبين عدد أيام إغلاق معبر المنطار " كارني " وأيام التشغيل الجزئي



- فقد سمحت سلطات الاحتلال، وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، بدخول نحو 1700 شاحنة كانت تحمل نحو 59000 طنّاً من مادة الحصمة إلى القطاع، وذلك لأول مرة منذ نحو 15 شهراً. وتعتبر هذه الكمية محدودة جداً بالنسبة لاحتياجات القطاع اليومية، فهي لا تمثل سوى 18,5% من تلك الاحتياجات، والتي تصل إلى 2500 طنّاً يومياً تستخدم في قطاعات الإنشاءات والعمارة.
- وسمحت السلطات المحتلة خلال نفس الفترة بتوريد نحو 900 شاحنة، كانت تحمل قرابة 27800 طنّاً من الحبوب والأعلاف، إلى القطاع.
- يشير توثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان إلى أن سماح السلطات الحربية المحتلة بدخول مادة الحصمة قد تم على حساب كميات الواردات من السلع الأخرى. ويؤكد ذلك أن الكميات الواردة، عبره، من الحبوب والأعلاف قد انخفضت إلى أقل من 33% عن واردات القطاع منها، والتي كانت سلطات الاحتلال تسمح بدخولها خلال الفترات السابقة.
- وجراء تقليص الواردات استمر النقص الخطير في المواد الغذائية والأدوية والمستلزمات الطبية في القطاع. كما خلف إغلاق المعبر بشكل شبه مستمر دماراً لكافة القطاعات الاقتصادية، وانعكس ذلك بشكل كبير على أنشطة مختلف القطاعات التشغيلية والإنتاجية، حيث توقف أكثر من 70% منها عن العمل توفقاً كلياً<sup>6</sup>.
- خلال الفترة التي يغطيها التقرير، استمرت السلطات المحتلة في حظر تام على خروج الصادرات من المنتجات الغزوية إلى إسرائيل أو الضفة الغربية والخارج، وذلك منذ إغلاق المعبر بتاريخ 2007/6/13. وعجزت، جراء ذلك، المئات من المنشآت الاقتصادية عن تصريف منتجاتهم التي كان يجري تصريفها في الأسواق الخارجية، ما كبد أصحابها خسائر مادية فادحة.

• معبر ناحل عوز

<sup>6</sup> - لمزيد من التفاصيل راجع تقرير " تدمير الاقتصاد الفلسطيني"، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، يونيو، 2008.



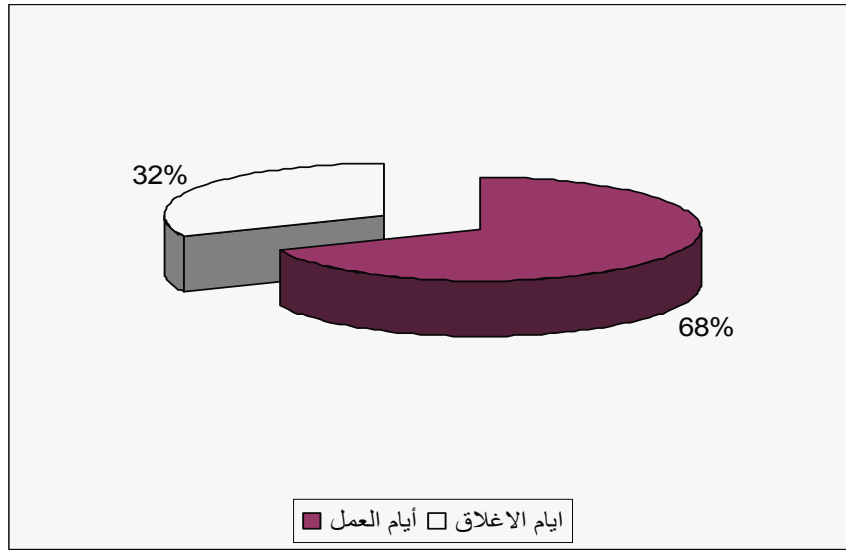
# المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

## PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

استمر النقص الشديد في إمدادات الوقود الواردة إلى قطاع غزة، جراء استمرار سريان قرار تقليص امداد الوقود الواردة إلى القطاع، والإغلاق المتكرر للمعبر المخصص لإمداد القطاع بالوقود. أبرز التطورات الخاصة بهذا المعبر، والمخصص لواردات قطاع غزة من الوقود (البنزين، السولار، السولار الصناعي والغاز)، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، كانت كما يلي:

- أغلق المعبر بشكل كلي لمدة 41 يوماً، توقفت خلالها كافة إمدادات القطاع من جميع أنواع المحروقات، وعانى القطاع جراء نفاذ كافة أنواع الوقود والمحروقات، وذلك حتى إصدار هذا التقرير.

شكل ( 5 ) بين عدد أيام إغلاق وتشغيل معبر ناهل عوز



جدول ( 2 ) بكميات الوقود الواردة إلى القطاع خلال فترة التقرير<sup>7</sup>

الشهر	البنزين	النسبة من الاحتياجات الفعلية	السولار	النسبة من الاحتياجات الفعلية	الغاز	النسبة من الاحتياجات الفعلية	وقود الطاقة
يوليو	511,480	%13,7	4486,990	%41,3	4109.04	%37,8	10,754,100

<sup>7</sup> يحتفظ المركز بقائمة تفصيلية بكميات الوقود الواردة إلى القطاع يومياً.



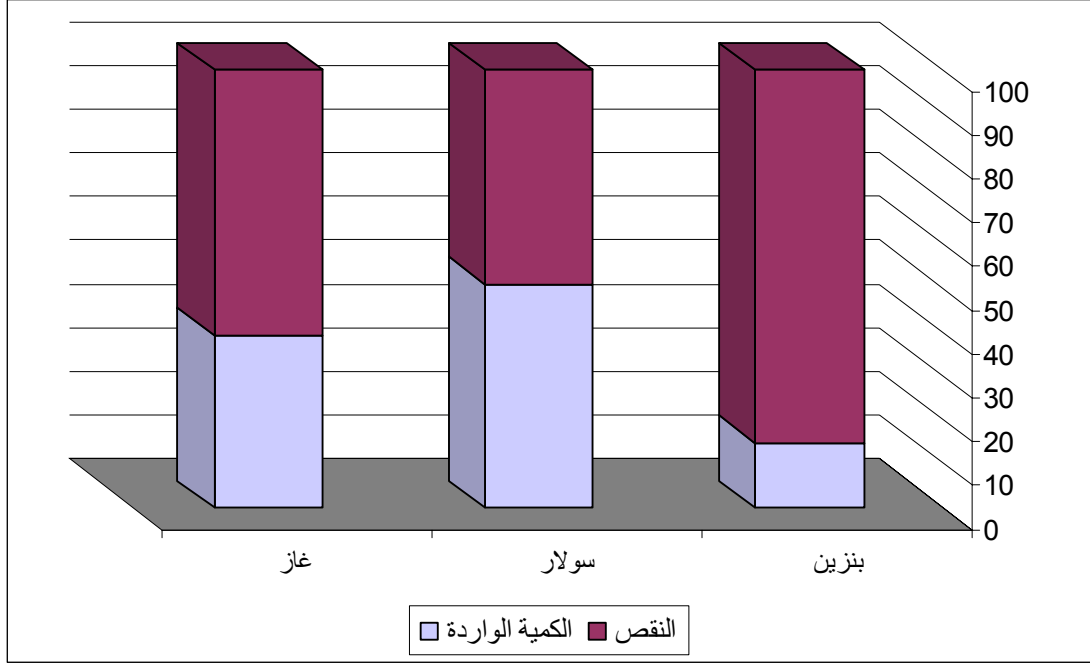
## المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

11,999,230	%39,8	4325.59	%56,7	6,159,950	%15,7	584,640	أغسطس
14,383,090	%45	4728.33	%71,5	7,513,720	%18,1	652,400	سبتمبر
14,706,720	%38,5	4178.27	%44,9	4,876,520	%14,6	546,700	أكتوبر
51,843,140	%39,6	17341.23	%51	23,037,180	%14,6	2,295,220	الإجمالي

- توقفت إمدادات القطاع من البنزين خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 89 يوماً، وعمل جزئياً لمدة 39 يوماً فقط، تم خلالها توريد كمية محدودة من البنزين، بلغت 2,995,220 لتراً فقط. وتقل هذه الكمية عن 15% من إجمالي احتياجات القطاع خلال نفس الفترة (14,9% فقط). جدير بالذكر أن الكميات التي كانت السلطات الحربية المحتلة تسمح بدخولها للقطاع، قبل قرارها بتقليص إمدادات الوقود في أكتوبر الماضي، كانت تصل إلى 120,000 لتر يومياً.
- توقفت إمدادات القطاع من مادة السولار لمدة 55 يوماً بشكل تام، وعمل المعبر لمدة 73 يوماً، ورد خلالها إلى القطاع 22,839,810 لتراً من السولار، أي نحو نصف احتياجاته خلال الفترة التي يغطيها التقرير (51%). جدير بالذكر أن القطاع كان يستورد نحو 350,000 لتراً من السولار يومياً قبل قرار التقليص الوارد إلى القطاع.
- ومن ناحية أخرى أوقفت السلطات الحربية المحتلة إمداد القطاع بالغاز المنزلي، خلال نفس الفترة، لمدة 44 يوماً بشكل تام. وفي المقابل سمحت تلك السلطات بدخول الغاز لمدة 84 يوماً، دخل خلالها إلى القطاع نحو 17,739.930 طناً، أي

بنسبة تقل عن 40% من احتياجاته خلال نفس الفترة (39,6%). جدير بالذكر أن القطاع يحتاج يومياً إلى نحو 350 طناً من الغاز. (انظر الجدول المرفق أدناه).

جدول ( 3 ) بكميات يبين مدى كفاية الوقود الوارد إلى القطاع باحتياجاته الأساسية خلال فترة التقرير

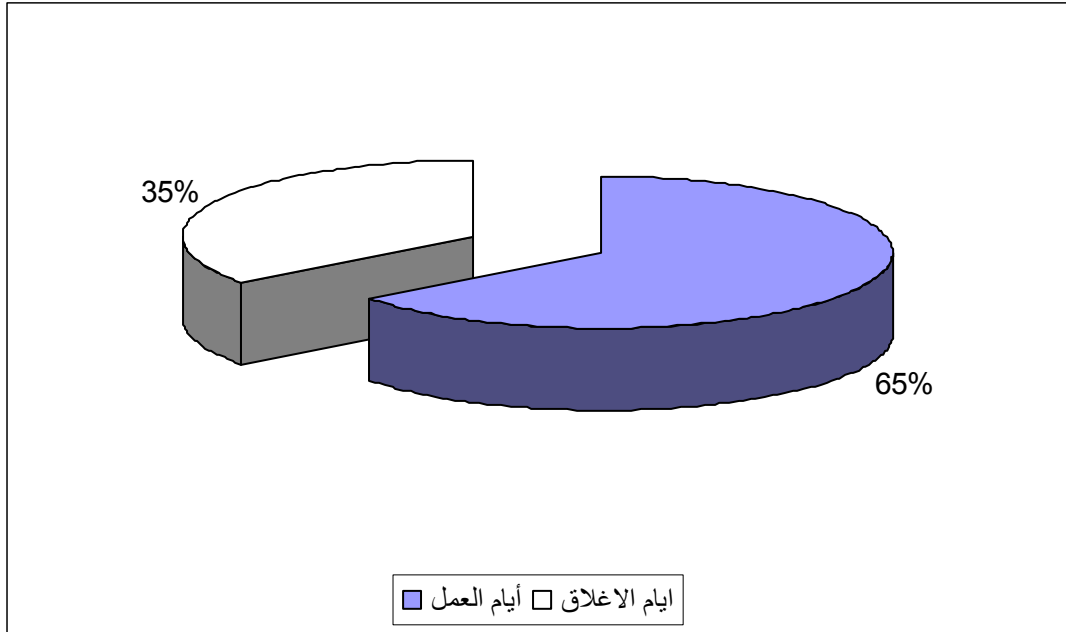


معبر صوفا

أبرز التطورات الخاصة بالمعبر، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، كانت كما يلي:

- أغلق المعبر لمدة 45 يوماً إغلاقاً كلياً، وفتح جزئياً أمام الواردات لمدة 83 يوماً. وقد سمحت سلطات الاحتلال خلالها بدخول كميات محدودة من السلع الأساسية، والمساعدات الإنسانية لصالح الأونروا ومنظمة الغذاء العالمي، فضلاً عن كميات محدودة من السلع التي سمحت بدخولها إلى القطاع لأول مرة منذ أكثر من عام. وقد سمحت السلطات المحتلة بدخول نحو 4000 شاحنة إلى قطاع غزة، وكانت تحتوي على مواد غذائية كالأرز، الدقيق، الحليب والأدوية لصالح كل من وكالة هيئة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا)، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الصحة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). كما سمحت سلطات الاحتلال بتوريد كميات من السكر، الفواكه، اللحوم مجمدة، الألبان، الأرز والملح لصالح تجار محليين.

شكل ( 6 ) بين عدد أيام إغلاق معبر صوفا وأيام التشغيل الجزئي



- منذ إعادة تشغيل معبر كرم أبو سالم جزئياً، في منتصف شهر أغسطس الماضي، تم تغيير آلية العمل في معبر صوفا، حيث سعت السلطات الحربية المحتلة إلى تقليص عدد الشاحنات التي كان يسمح بدخولها إلى القطاع عبر معبر صوفا بصورة كبيرة، في محاولة منها إلى تكريس الاعتماد على معبر كرم أبو سالم (كبيرم شالوم) في توريد احتياجات القطاع من السلع والبضائع المختلفة، وذلك نظراً لوقوعه خارج أراضي السلطة الفلسطينية والسيطرة الأمنية الشاملة لسلطات الاحتلال. وعليه زادت السلطات الحربية المحتلة من وتيرة إغلاق المعبر ولفترات طويلة، وحتى عندما كان يجري فتحه جزئياً، فلم يعمل إلا بطاقة متدنية، ولساعات محدودة أيضاً. وخلال تلك الفترات كانت تقوم الشاحنات الإسرائيلية بتفريغ حمولتها من البضائع في المعبر، ثم تقوم الشاحنات الفلسطينية بالوصول للمكان ويجري تحميل البضائع مجدداً ليتم توزيعها إلى أصحابها خلال الفترة من الساعة 3:00 مساءً حتى الساعة 7:00 مساءً.
- سمحت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بإدخال كميات محدودة من مادة الاسمنت، وذلك بعد أن كانت سلطات الاحتلال قد فرضت حظراً كلياً على دخوله إلى القطاع منذ أكثر من عام. ووفقاً لتوثيق المركز فإن كمية الاسمنت التي أدخلت إلى القطاع عبر هذا المعبر بلغت نحو 11,320 طن بواقع 262 شاحنة، وهي كمية محدودة بالنسبة للاحتياجات القطاع، لا تمثل سوى 3% فقط من احتياجاته اليومية التي تصل إلى نحو 3000 طناً يومياً، وفي ظل معاناة استمرت لأكثر من عام من نفاذ تلك المادة كلياً من أسواق القطاع.
- خلال الفترة التي يغطيها التقرير سمحت سلطات الاحتلال بدخول سلع كانت محظورة لأكثر من عام، حيث سمحت بدخول كميات محدودة من الأبقار، العصائر، مادة الاسمنت، مواسير الحديد، اسطوانات الغاز، الخشب، قضبان اللحم الحديدية والأقمشة.
- وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، سمحت سلطات الاحتلال بدخول كمية محدودة من الماشية إلى قطاع غزة، وبلغت وفق توثيق المركز، 474 شاحنة تحمل نحو 11,900 رأس عجل. جدير بالذكر أن تلك السلطات كانت قد منعت دخول الماشية، التي يعتمد عليها سكان القطاع في استهلاك اللحوم، منذ يوم 2007/12/18، ولم تسمح سلطات الاحتلال منذ ذلك الحين بدخول القطاع سوى لكمية محدودة جداً بالنسبة للاحتياجات القطاع، والتي تقدر حالياً بنحو 5000 رأس من



## المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

الماشية شهرياً. وجراء عدم كفاية الواردات من الماشية لاحتياجات القطاع، ما زالت أسواق القطاع تشهد ارتفاعاً كبيراً في أسعار اللحوم، حيث ما يزال سعر كيلو اللحم البقري يصل إلى 50 شيكلاً، بعد أن كان يباع في قبل فرض الحظر بنحو 30 شيكلاً.

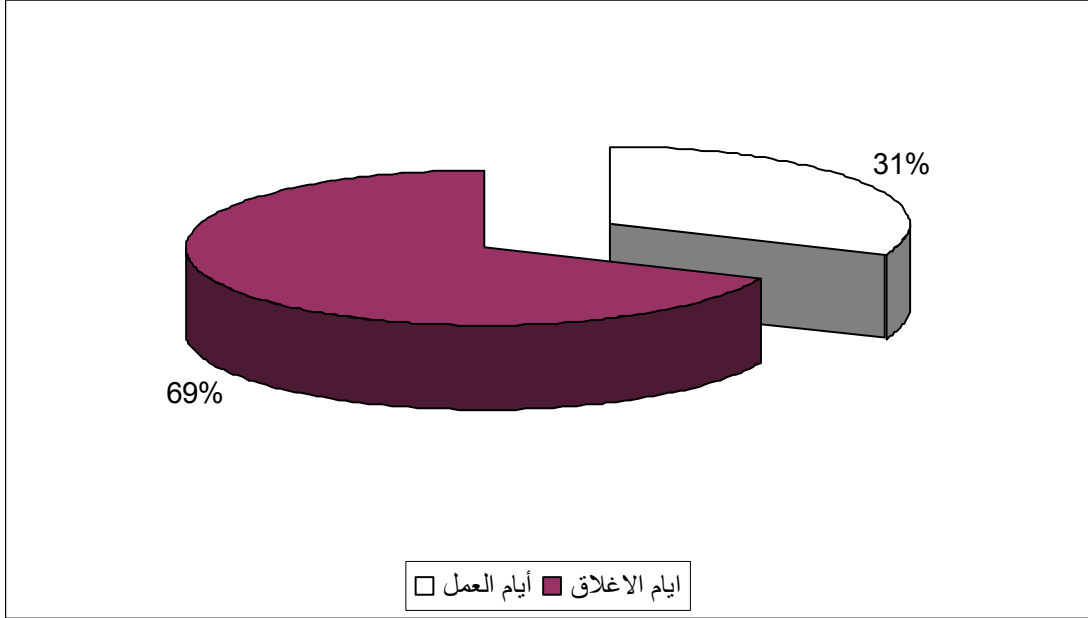
- استمرت أزمة قطاع البناء والإنشاءات، رغم السماح بتوريد كميات محدودة من مادة الأسمنت، حيث لا تزال أسواق القطاع تعاني نقصاً شديداً كافة مواد البناء الأساسية، بما فيها مادة الاسمنت. ويعاني السكان من ارتفاع أسعار الكميات المحدودة التي يتم عرضها في الأسواق، حيث تصل إلى أربعة أضعاف سعره قبل قرار حظر استيراده. وقد أعاق ذلك تنفيذ عشرات المشاريع التطويرية، فيما توقف العمل في العديد من المشاريع الإنشائية ومشاريع الإسكان بشكل تام، وخلف ذلك توقفاً تاماً عن العمل في تلك القطاعات، وتعطل آلاف العاملين فيها عن العمل.

معبر كرم أبو سالم (كيرم شالوم)

أبرز التطورات الخاصة بالمعبر، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، كانت كما يلي:

- بتاريخ 18/8/2008 فتحت سلطات الاحتلال الإسرائيلي المعبر جزئياً، بعد إغلاق طويل دام 122 يوماً بشكل متواصل. وكانت سلطات الاحتلال قد أغلقت المعبر بتاريخ 19/4/2008 في أعقاب شن هجوم مسلح داخله بواسطة سيارات مفخخة، نفذه عناصر من كتائب القسام، الجناح العسكري لحركة حماس. وخلال فترة إغلاقه لم تسمح سلطات الاحتلال بدخول أي واردات، بما فيها المساعدات الإنسانية لسكان القطاع، كما لم تسمح بدخول السلع الأساسية، التي كانت تسمح بدخولها قبل إغلاق المعبر، إغلاقاً كلياً.
- ومنذ الإعلان عن فتح المعبر بتاريخ 18/8/2008 عمل فقط لمدة 40 يوماً، أي أقل من ثلث المدة التي يغطيها التقرير، وبطاقة عمل منخفضة، وأغلق في المقابل بشكل تام، منذ ذلك التاريخ، ولمدة 88 يوماً. وسمحت سلطات الاحتلال خلال أيام فتح المعبر بدخول نحو 2230 شاحنة تحمل السلع المسموح بدخولها إلى القطاع، والتي كانت تدخل إلى القطاع عن طريق معبر صوفا.

شكل (7) يبين عدد أيام إغلاق معبر كرم أبو سالم " كيرم شالوم " وأيام التشغيل الجزئي



- وقد عمل المعبر بوتيرة منخفضة، رغم الوعود المتكررة برفع وتيرة العمل فيه، وقد بلغ متوسط الشاحنات الواردة يومياً إلى القطاع عبر هذا المعبر اقل 18 شاحنة يومياً (17,4).



# المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

## PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وفي ضوء الحقائق المشار إليها أعلاه، فإنه يؤكد على أن:

1. الحصار هو شكل من أشكال العقوبات الجماعية وأعمال الانتقام التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
2. يشكل الحصار انتهاكاً صارخاً لقواعد القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب، ولقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، سيما العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
3. تخلف سياسة الحصار آثاراً مدمرة على كافة مناحي الحياة للمدنيين الفلسطينيين، وتؤدي إلى استمرار تدهور أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى ذلك، يدعو المركز المجتمع الدولي، وخاصة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، إلى:

1. الضغط المتواصل على السلطات الحربية الإسرائيلية المحتلة، لإجبارها على فتح كافة معابر القطاع الحدودية التجارية والمخصصة لحركة وتنقل الأفراد، لتمكين السكان المدنيين في قطاع غزة من ممارسة حياتهم واتصالهم مع باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة والعالم الخارجي، وتمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية، فضلاً عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
2. التدخل الفوري والعاجل للضغط من أجل فتح معبر رفح الحدودي، وإنهاء مأساة نحو 5700 فلسطينياً، هم بحاجة ماسة للسفر إلى الخارج، بينهم مئات المرضى، الطلاب، أصحاب الاقامات، والحالات الإنسانية. والتدخل لتأمين عودة مئات العالقين في المدن المصرية القريبة من المعبر، وتأمين عودتهم إلى القطاع.
3. التدخل الفوري والعاجل من أجل ضمان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وضمن احترامها، وذلك من أجل وقف التدهور الخطير في حياة السكان المدنيين في قطاع غزة.
4. إجبار السلطات الحربية الإسرائيلية على الإقلاع عن استخدام سياسة العقوبات الجماعية التي تفرضها على سكان القطاع، ومن بينها استمرار إغلاق المعابر، والتي تؤدي إلى تدهور خطير في تمتع السكان المدنيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.
5. تذكير دولة إسرائيل بالالتزامات الواجبة عليها، باعتبارها القوة المحتلة لقطاع غزة، حيال السكان فيه، وفقاً للمادة 55 من اتفاقية جنيف للعام 1949، والتي تنص على أن "من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا ما كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية. ولا يجوز لدولة الاحتلال أن تستولي على أغذية أو إمدادات أو مهمات طبية مما هو موجود في الأراضي المحتلة، وعليها أن تراعي احتياجات السكان المدنيين". على الأطراف السامية المتعاقدة لاتفاقية جنيف الرابعة أن تقف أمام واجباتها كما نصت عليها المادة الأولى من الاتفاقية والقاضي بضمن تطبيق هذه الاتفاقية من قبل دولة الاحتلال الحربي الإسرائيلي لحماية المدنيين الفلسطينيين.